

مداخل تحقيق الوحدة الوطنية

م.د فتح جعفر صادق

عميد الشرطة

١. تعد الوحدة الوطنية في أي مجتمع ضرورة أساسية ومطلباً هاماً يقاس على ضوئه مدى انسجام المجتمع وتقدمه وقدرته على تحقيق حالة الوفاق والاندماج بين فئاته وقطاعاته المختلفة.
٢. لا يمكن إن يتحقق تحول ديمقراطي من دون هوية تحدد نمطها وعنوانها، ولا توجد هوية دون وحدة وطنية تُجبر الولاء لصالحها، لذلك لا ديمقراطية دون وحدة وطنية وذلك هو المدخل الأهم الذي نقر بحيويته ونفتش عبره عن الوسائل التي تدلنا على سبل تحقيقه بما يضمن إرساء أسس الوحدة الوطنية وتعزيز الديمقراطية في العراق.
٣. تحقق الوحدة الوطنية التفاعل والتلاحم بين جميع أفراد الشعب بصرف النظر عن انتماءاتهم بما يسهم في ترسيخ احترام وحدة البلاد ولغتها الرسمية وتحقيق الحرية والعدالة والمساواة لجميع الأفراد أمام القانون وتعميق التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشعب والنظام السياسي بما يحقق الرفاهية للمجتمع والفرد .
٤. إن ابرز وسائل ومداخل تحقيق الوحدة الوطنية تتمثل بالاتي:
 - أ. خلق وإنضاج رأي عام عراقي شعبي وتعبوي وحزبي يؤمن بالثوابت الوطنية ويعترف بأهمية المصارحة والمصالحة والمرونة والتسامح كعوامل رئيسية لردم أي فجوات في تركيبة النسيج الاجتماعي العراقي .
 - ب. طرح برنامج وطني وبرامج حكومية لبناء العراق الجديد يستند إلى فكرة المواطنة الصادقة والنقية بصرف النظر عن الجنس والعرق والطائفة ، واحتساب رابطة المواطنة هي المعيار المشترك لصدق نياته ورغبته في إعادة بناء الوطن في بوتقة الهوية الوطنية العراقية الجامعة والمانعة .
 - ج. وضع المعالجات للمشاكل والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانعكاساتها السلبية على صيرورة المجتمع العراقي الجديد .
 - د. ضرورة استحداث مجلس أو وكالة أو هيئة أو مؤسسة أو لجان عليا خاصة في اقل تقدير تعنى بالوحدة الوطنية وينخرط في عضويتها متقنين من جميع التيارات الفكرية والقوى السياسية التي تمثل كل أطراف المجتمع ، فضلا عن الاستعانة بخبراء متخصصين في كل المجالات الواجب الاستشارة فيها .
 - هـ. تنمية المعارضة السياسية وتطوير العملية الانتخابية وتغليب معيار الكفاءة على معيار الولاءات الضيقة.
٥. يتألف مفهوم الوحدة الوطنية من عنصرين: الوحدة والوطنية، وان اندماج هذين العنصرين يشكل مفهوم الوحدة الوطنية، فالوحدة تعني تجميع الأشياء المتفرقة، أما مفهوم الوطنية فهو انتماء الفرد لدولة يحمل جنسيتها ويعيش في إقليمها ، أو هي اتحاد اختياري بين المجموعات ، أو هي حب الوطن المتأتي بسبب الاعتقاد ووحدة الأصل والتاريخ المشترك ، أو الاشتراك باللغة والثقافة.
٦. تتعدد تعاريف مصطلح الوحدة الوطنية على النحو التالي:
 - أ. الاشتراك في تراث مع الرغبة في العيش المشترك.
 - ب. قيم روحية وأخلاقية تربط الماضي بالحاضر وتتطلع للمستقبل.
 - ج. وعي المحكومين بانتمائهم للوطن.
 - د. سيطرة الدولة وغرسها صفات الولاء بين أفرادها.
 - هـ. عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي.
 - و. طاعة القوانين في إطار الحريات الممنوحة.
 - ز. القضاء على الصراع والانقسام بين أفراد المجتمع.
 - ح. تحقيق المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات.
 - ط. تكامل تفاعلي مستمد من علاقات التأثير والتأثر المتبادل بين الفرد والمجموعة.
 - ي. المواطنة الاختيارية والانتماء الطوعي.(١١)
٧. إن مستقبل الوحدة الوطنية مرهون بفهمها، وإدراك مدى أهميتها، والعمل على تدعيمها، وهذه العملية تحتاج إلى خطوات فعلية في مناهجنا وتعليمنا العام والأسري منذ الطفولة ، ويتحمل أصحاب القرار مسؤولية في الإجراءات والقرارات التي يتخذونها لتعزيز الوحدة الوطنية، فضلا عن الدور الذي يجب أن يضطلع به المثقفون والإعلاميون ورجال الدين والسياسة في مجتمعاتنا، فعليهم مهمة توضيح هذا المفهوم وتعميق

الإيمان به لا سيما لدى أجيالنا الجديدة التي ستتحمل مسؤولية بناء مجتمعنا في المستقبل، ولا نريد أن يشوه مفهوم الوحدة الوطنية وتطبيقاته لديها، فليس المطلوب التمسك بالشعارات، بقدر ما يجب فهم مضمونها، وتطبيقها بما يحفظ للعراق تماسكه وقوته، حتى يحقق تطوره وتقدمه ويحافظ على مكتسباته.

مشكلة البحث

معالجة موضوع بناء الوحدة الوطنية العراقية في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما يحقق نجاح التحول والتغيير الديمقراطي.

هدف البحث

رصد وتحليل مداخل وسبل وآليات تحقيق الوحدة الوطنية وتذليل معوقات احترام حقوق الإنسان بما يحقق الأمن والاستقرار والازدهار.

المقدمة

١. تعد قضية الوحدة الوطنية العراقية من أعقد المشاكل منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وذلك بسبب التكوين السياسي والاثني والديني والقومي والعرقي والذي حدد طبيعة هذا الكيان، كما عدت النظم الحاكمة التي عرفتتها وشهدتها الدولة العراقية الحديثة (١٩٢١-٢٠٠٣) ولعقود طويلة واتسمت سياستها في الأعم الأغلب بالشمولية والمركزية المفرطة وانتهاك حقوق الإنسان، سبباً أساسياً في عدم إيجاد الحلول الحقيقية لمشكلة الوحدة الوطنية وحقوق الإنسان، إذ كان هناك جزء كبير من مكونات الشعب العراقي مهمشاً ومغيباً ومنتهكة حقوقه، وكانت الحكومات المتلاحقة تعتمد القوة المسلحة لقمع أي تهديد يمس وجودها في السلطة أو ما تحسبه تهديداً للوحدة الوطنية حسب فهمها، وبالتالي لم تكن قضايا حقوق الإنسان وتقاليد الحوار والتوافق جزءاً من سياسات حكومات العراق الحديثة (١٩٢١-٢٠٠٣)، خلال العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) وخلال العهود الجمهورية (١٩٥٨-٢٠٠٣)، ثم عادت قضية الوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تطرح نفسها من جديد بعد انهيار النظام الدكتاتوري السابق في (٩ نيسان ٢٠٠٣) وما رافقه من انهيار كامل لمؤسسات وأجهزة الدولة، والذي أتاح الفرصة كاملة لمكونات الشعب الأساسية والأقليات أن تعبر عن نفسها وآمالها ومطالبها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة وفقاً لأسس تحفظ لها حقوقها وحرياتها الأساسية.

٢. يقضي مفهوم الوحدة الوطنية بقيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة، تقوم على عناصر واضحة يشعر بها الجميع ويؤمنون بها، ويكونون مستعدين للتضحية من أجل الدفاع عنها.

٣. تعني في أوسع معانيها صهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية هي الأمة، ومن ثم تنظيمها في نظام سياسي معين أو احتوائها في هيئات أو مؤسسات الدولة، ولا تكفي وحدة اللغة وحدها لتكوين الأمة ووحدة القومية وقد تحل إرادة الحياة المشتركة محل رابطة اللغة، فكل أمة تنزع إلى الانتظام في أهاب الدولة، فالأمة تمثل في الواقع مجموعة من الروابط الطبيعية وتركيباً من الأشياء الموحدة والمشاركة، وتعد الرابطة السياسية أمّن الروابط في الجماعة وأقربها إلى الكمال، ولذلك كان من الطبيعي أن تنزع كل أمة إلى أن تكون لنفسها وحدة سياسية، أي أن تطمح إلى أن تقيم لنفسها تنظيماً قانونياً يتفق وظروفها ويحقق تطلعاتها، فالأمة إذا صح القول هي الأساس الطبيعي للبناء الذي يجب أن تقوم الدولة عليه، وإذا ما وجد تناقض أو انفصال بين الأمة والدولة، فمعنى ذلك وجود انفصال بين سلطة الدولة والقوى الاجتماعية التي تجسد المطامح والآمال الجماعية.

٤. ينبغي إدراك أن حقوق الأفراد والجماعات تعد حقوقاً ثابتة ولصيقة بالفرد باعتباره إنساناً، بحيث لا يجوز التعرض لها أو النزول عنها ولا تمارس السلطة بشأنها سوى اختصاصات سلبية تتمثل في أن تحول دون التعرض لتلك الحقوق أو مصادرتها أو تقييدها، لأن السلطة السياسية قد أنشئت في الأساس من أجل الفرد لحماية حقوقه وحرياته الأساسية.

المطلب الأول // تحديات بناء الأمة وبناء الدولة

١. انطلق ديفيد إيستون من فرضية أنّ بناء الدولة في جوهرها هو عملية سياسية لأنّ النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية والخارجية والغايات التي وُجدت من أجلها الدولة تجد أصولها المعرفية ضمن نموذج "التحليل النسقي"، فالتأييد أو المساندة قد تكون موجهة للمجتمع السياسي والنظام أو الحكومة، وهذه المستويات الثلاثة هي نفسها مستويات الشرعية عند ماكس فيبر، فالمساندة هي المرادف للشرعية، من جهة أخرى يركز جابريل ألموند على الجانب العلماني لبناء استقرار الدولة، فيربط بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية «الأنجلو-ساكسونية»، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحدة (٢)

٢. أورد (كابريل الموند) تحديات التنمية السياسية الشاملة بالآتي: بناء الأمة، وبناء الدولة، والمشاركة، والتوزيع، في حين وصف (لوسيان باي) وفق منهجه للتقدم السياسي تلك التحديات بأزمة التنمية السياسية وكما يلي:
- أ. أزمة الهوية الناجمة عن غياب الهوية السياسية الوطنية الموحدة والمشاركة بين أفراد المجتمع السياسي، مما يضعف أو يغيب لديهم الإحساس بالانتماء لهذه الدولة، في مقابل حضور وقوة إحساسهم بالانتماء والولاء للجماعات الاجتماعية الفرعية التي يرتبطون بها مثل (الائثيات/ القبائل/ الديانات/ المذاهب/ الطوائف/ الطبقات/ الأقاليم / المناطق/ العشائر/ الشرائح أو الفئات) فتضعف لديهم مشاعر المواطنة والولاء السياسي المركزي.
- ب. أزمة الشرعية الناجمة عن افتقار النظام السياسي للشرعية في صورها المجتمعة أو القانونية أو الإنجازية، وعجزه عن تجسيد الإرادة الاجتماعية والوطنية والتعبير عنها، أو فشله في تحقيق قيمها وأهدافها.
- ج. أزمة المشاركة الناجمة عن شكلية أو انعدام التشريعات والمؤسسات والآليات الضامنة للمشاركة الشعبية في العملية السياسية كنتيجة لعدم استجابة النظام السياسي للمطالب المتزايدة لتحقيق هذه المشاركة.
- د. أزمة التوزيع الناجمة عن التوزيع غير العادل للأدوار والموارد.
- هـ. أزمة التغلغل الناجمة عن عجز النظام السياسي ومؤسساته وأجهزته عن تجسيد الإرادة المجتمعية والتعبير عنها، مما يؤدي إلى عجزه عن ممارسة أدواره على كامل الامتداد الجغرافي للوحدة السياسية أفقياً أو في كامل مستويات البنية المجتمعية عمودياً.
- و. أزمة الاندماج الناجمة عن عدم تحقيق النظام السياسي للاندماج والتكامل الاجتماعي جزئياً أو كلياً لعجزه عن تجسيد الإرادة المجتمعية، وفشله في توحيد قيمها وأهدافها، مما يتطلب وضع الحلول المناسبة لها في إطار المأسسة والدمقرطة والتحدث والإصلاح.

المطلب الثاني // مداخل وسبل تعزيز الوحدة الوطنية

أولاً- المداخل والسبل الاجتماعية:-

١. من الصحيح القول إن الدول في الغالب تتعدد فيها القوميات والمذاهب والأعراق، ويصبح التنوع العرقي على الأرجح سبباً من أسباب نهضة الدول، ويمكن مقارنة ذلك وإلى حد كبير بظاهرة تنوع البيئة الطبيعية، مما يضيف إمكانيات كبيرة يمكن توظيفها إيجاباً لخدمة النهوض بالدولة، بشكل يمكن العموم من الاستفادة من هذا التنوع وبطرق شتى، وليس صحيحاً الاعتقاد بأن جميع الدول قد نشأت على أساس عرقي أو مذهبي - طائفي، إذ لو كان الأمر كذلك لتشرذمت الأمم والشعوب إلى كيانات سياسية لها أول وليس لها آخر، ومن المتفق عليه أن غياب التجانس الوطني واللغوي يقود إلى خلق سلسلة معوقات أمام عمل الحكومة الديمقراطية، مع وجود مفارقات تاريخية محدودة وفريدة تشذ عن هذه القاعدة (مثل كوريا وأيسلندا كعرق واحد/ والهند المتضمنة ٣٠٠ ديانة ولغة/ وسويسرا بأربع لغات/ وبلجيكا بثلاث قوميات ولغات)، فبناء ثقافة سياسية وطنية مؤمنة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية يتطلب وقتاً وممارسة في آن واحد، وزج المواطنين العراقيين في الأنشطة المرتكزة على الحوار والتسامح واحترام حقوق الإنسان والتمتع بالحرية الأساسية سيسمح في نهاية المطاف بتبلور وعي ثقافي ملازم للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا يتطلب جهوداً متواصلة اجتماعية وسياسية واقتصادية وبالشكل الذي يضمن العدالة في توزيع الثروة والدخل وممارسة الحقوق وتوفير الحرية الأساسية لكافة فئات وأطياف المجتمع العراقي دون تفضيل لثقافة على أخرى، على أن يتم الانصواء تحت لواء (الهوية الوطنية العراقية) مع الحفاظ على الهوية الثقافية الفرعية وعدم تفضيل الأخيرة على الهوية العراقية الشاملة.
٢. إن التعددية والتنوع في المجتمع العراقي وفي ظل الظروف الاستثنائية والمتمثلة بتعشي ظاهرة الإرهاب تتطلب من كل طرف ومكون سياسي أن يدرك أن له دوراً في بناء العراق وهذا يقتضي حصول نوع من التوافق الوطني بحيث يتجنب الجميع سياسة الإقصاء والتهميش والتمييز وأن يحترم الجميع بما في ذلك الجيش والأجهزة الأمنية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فالتوافق الوطني وإعلاء شأن الهوية الوطنية يشكل مع التسامح وعدم التمييز مقوماً آخر من مقومات الوحدة الوطنية العراقية ولذا لا بد من تنمية وتشجيع ثقافة نبذ العنف والتعذيب.
٣. ينظر المتخصصين في العلوم الاجتماعية إلى النظام الاجتماعي على انه فكرة وبناء ، فالفكرة قد تكون رأياً أو مبدأً، أما البناء فهو الجهاز الذي تسانده الفكرة أو يزودها بالوسائل التي يمكن أن تتجه بها إلى عالم الحقائق بطريقة تخدم الإنسانية، أي أن البناء هو الوسيلة المهمة لتكوين الأفكار، وقد تواجه الأنساق الاجتماعية بعض الأزمات ، وكنتيجة لهذه الوضعيات فهي تخلق وسائل جديدة لعملية الضبط الاجتماعي وبما يتطلبه الوضع الجديد لحياة الأفراد، فالنظام الاجتماعي يتداخل مع الضبط الاجتماعي ، ويعتقد البعض منهم أن الوجود الاجتماعي يمكن أن يستمر بنجاح فقط إذا تحققت واستقرت وضعية النظام الاجتماعي، وقد يكون السلوك ضمن هذا النظام شعورياً ومنظماً بواسطة المعايير

الاجتماعية وفق مصالح أفراد المجتمع، إذ دأبت المجتمعات التقليدية على معالجة الخلل الوظيفي أو الانحرافات بواسطة الضوابط التقليدية والطبيعية، أما المجتمعات الحديثة والمعاصرة فقد وضعت بجانب الضوابط التقليدية وكالات وهيئات ومؤسسات مختلفة استخدمت للكبح الاجتماعي وبصورة منظمة كضوابط اجتماعية، وظيفتها هي تغذية السيطرة على المجتمع والحفاظ على النظام الاجتماعي، فلأجل أن يبقى النظام الاجتماعي ولكي يعيش الأفراد ويتفاعلون فيما بينهم من خلال شبكة من العلاقات الاجتماعية، فقد وجدوا أنفسهم محتاجين إلى ضوابط ووسائل للضبط لأجل كبح الانتهاكات التي يتعرض إليها البناء العام للمجتمع، حيث غالباً ما تتعرض الأنساق الاجتماعية للمجتمعات الحديثة إلى التوترات نتيجة تمرد بعض الأفراد من إشباع متطلبات أو حاجات النسق، فنجد هذه الأنساق تضع ضوابط وقد طورت البعض من هذه الضوابط لتكون أكثر ملائمة للمرحلة التطويرية التي يمر بها المجتمع، ويعتقد معظم الباحثين الاجتماعيين أن الوظيفة الأساسية للضبط الاجتماعي هو المحافظة على النظام الاجتماعي والوصول إلى حالة التوازن بين أنساقه واستقراره، وهناك وسائل متخصصة ومتعددة تقليدية وحديثة يمكن أن تستخدم في عملية الضبط كالدساتير والمحاكم والقوانين والأنظمة.

٤. يفترض أن يدرك الجميع أن الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة الحديثة وليس جهازاً أو أداة بإمرة السلطة، فهو مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء أو رئاسة الدولة، وهذا يعني أن الجيش نصاب مستقل ومحاذ في علاقات السياسة والسلطة في المجتمع، فهو لا يتدخل في الصراعات ولا يفتخر ولو رمزياً لفريق ضد آخر، ولا يتدخل في صنع القرار وإدارة السلطة، إلا في ما اتصل بمجال الأمن القومي، فالمجتمع لا يحتاج إلى تدخل الجيش في الصراع السياسي لتحقيق الاستقرار، لأن هذا الاستقرار متحقق في الذات لأسباب منها عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ذلك أن السياسة في الدول الديمقراطية لعبة مدنية صرفة ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين يحكمه الدستور والقانون، فالجيش يمارس سلطته التي أقرها له الدستور، وهي حفظ كيان الدولة والأمة من الخطر الخارجي الذي يتهدها، وهي سلطة لا تخول له نقل خطوطه العسكرية إلى الداخل أو الانتقال من حدود الدولة إلى حدود السلطة (٣).

ثانياً- المداخل والسبل الثقافية:-

١. هنالك عدة مشتركات بين مكونات المجتمع العراقي يمكن توظيفها كإحدى السبل الثقافية مثل الدين الإسلامي الحنيف يليه الانتماء العربي للعرب السنة والشيعية والمظلة الحضارية لبلاد ما بين النهرين التاريخية، فضلاً عن توافر الموارد الطبيعية والبشرية وتوافر المساحات المعقولة في جغرافية العراق التي تمكنه من أن يستوعب مكوناته بكاملها بما في ذلك الأكراد والمسيحيين والتركمانيين والصابئة واليزيدية والشبك والأقليات الأخرى مما يساهم في ترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية وحقوق الإنسان وحياته الأساسية، وتتمثل السبل الثقافية في بناء المجتمع المدني الراض للعنف والمناهض للتعذيب والتهميش والإقصاء هي مهمة مقدسة تقع على أكتاف الشباب العراقي بالدرجة الأولى لأنهم مع رجال الشرطة أمل بناء المستقبل وحمله رايته المدنية والتحضر، وتلك المهمة هي مقياس الهوية الوطنية والتي تتمثل في عملية المشاركة في صنع القرار السياسي والمحافظة على التراث الشعبي والموروث التاريخي وتحمل أعباء المسؤولية.

٢. لا يمكن لأية وحدة وطنية أن تستمر في تماسكها وتلاحمها من دون وجود مؤسسات وطنية شاملة وقادرة على استيعاب وتمثيل كافة مكونات الشعب وأقليته، ولابد من حملات توعية وإعلام ووسائل تنشئة اجتماعية وسياسية تعزز الصلات والروابط والوشائج بين أبناء المجتمع العراقي الواحد من جانب وبينهم وبين النظام السياسي الحالي من جانب آخر بغية تعزيز الثقة بين المواطن وحكومته، ولذلك فإن بناء ثقافة سياسية وطنية مشاركة قائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودمج العناصر السكانية في بوتقة واحدة دون التأثير على الأسس الجوهرية للثقافات الفرعية واحترام حقوق وهوية تلك الثقافات يُعد مؤشراً أساسياً لتحقيق الوحدة الوطنية وإرساء دعائم احترام حقوق الإنسان

٣. يؤكد البعض على أن علاقة التربية بالديمقراطية هي مسألة لا ينبغي اختزالها فقط في ديمقراطية شروط الإفادة من خدمات وفرص التربية والتعليم والتكوين المتاحة في مجتمع معين، وإنما يجب النظر إلى التربية والتعليم بالإضافة إلى ذلك وبالتفاعل الجدلي والايجابي معه، على اعتبار أن التربية والتعليم لا تشكل مجرد حقل للتكوين والتأهيل الرأسمالي للبشر وفق توجهات فكرية وسياسية واقتصادية أو اجتماعية وحضارية معينة وحسب، ولا حتى مجرد مجال للترويض الإيديولوجي والتدجين السياسي والثقافي عبر ما تمارسه على الأفراد من تنشئة اجتماعية ممنهجة ومتعددة النواحي والأبعاد.. وإنما يجب النظر إلى التربية والتعليم في إطار علاقتها بالديمقراطية ضمن شمولية هذه العلاقة وتداخل مكوناتها، أي على أنها تشكل السند المحوري الداعم لتشبيد المشروع الديمقراطي والاجتماعي برتمته، فالتربية والتعليم ليست آلية من ضمن آليات النظام الاجتماعي القائم وحسب وإنما آلية لتحقيق الأغراض والغايات، فبفضل التربية والتعليم يقيم المجتمع الترتيبات والتوازنات التي ستلزمها المصالح والوحدة الوطنية وفق خصوصيات الزمان والمكان، فلكي تنشأ الديمقراطية وتتجسد وتتمو فإنها تحتاج إلى وعاء حضاري واستعداد عقلي ومناخ

ثقافي واجتماعي يسوده العدل والإنصاف والحرية والمساواة من خلال السيطرة على مصادر العنف وإدارة أوجه الخلاف الثقافي سلمياً كعملية نسبية وتدرجية.

٤. يتطلب ذلك بنى تحتية للعملية الوطنية التي تستهدف إعادة الهيكلة المفاهيمية والتطبيقية للأمة العراقية الجديدة، وتأتي في طليعتها إعادة هيكلة مبدأ المواطنة على أسس قانونية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة، لتحقيق الأهداف النوعية لأدوارنا وتجاربنا الوطنية القادمة، وهنا عملية إعادة الهيكلة هذه، بحاجة ماسة إلى ثورة تصحيحية في العديد من المفاهيم والرؤى والتطبيقات لعموم الدولة العراقية كجملة إدارات ومؤسسات وأنظمة ومقررات وسياسات وعموم الثقافة المجتمعية في خطوطها العامة والتفصيلية المتصلة بالمواطنة والوطن، وللنخب الدينية والسياسية والاجتماعية في رؤاها وبرامجها التأسيسية، ولجمهرة الأحزاب والحركات في قياداتها وتوجيهها للمسيرة الوطنية، إنها مهمة الكل العراقي في إعادة إنتاج ذاته ووطنه ومستقبله (٤).

ثالثاً- المداخل والسبل السياسية:-

١. تشكل المؤسسات السياسية إحدى أهم الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة، لما تضطلع به من دور في خلق منظومة وعي سياسي تتيح للأفراد بموجبه التخلي عن ولاءاتهم الفرعية وانتماءاتهم الضيقة، وتوجيهها لصالح هدف أسمى وأعلى وهو الوطن والأمة والوحدة الوطنية، ويشكل حق الانتخاب العمود الفقري للبقاء الديمقراطي، أما المبادئ الأخرى التي تستمد أهميتها أساساً من مبدأ الانتخاب فهي:-

أ. حقوق الإنسان كحق الترشيح وحق الانتخاب والاستفتاء الشعبي والتصويت العلني وتعدد المرشحين

ب. حكم الأغلبية واحترام حقوق الأقليات وحقوق المرأة وحقوق الطفل

ج. المواطنة وحكم القانون والحكم الصالح وأعلوية سمو الدستور

د. التعددية الحزبية

هـ. استقلال القضاء والفصل بين السلطات والتعاون بين السلطات والتوزيع العادل للسلطة

٢. إن التلاحم الحقيقي لا يعكسه النصوص القانونية والدستورية بل التطبيق العملي لها ، وإذا ما انطلقنا من أن الفدرالية هي وسيلة لبناء النظام السياسي والديمقراطي في العراق، باعتبارها تمنح الأجزاء المكونة (الأقاليم والمحافظات) حق المشاركة في صنع القرارات ومراقبتها ، فلن نجد بداً لرفضها كونها تحول التنوع إلى تناسق والمشاركة في أفضل الممارسات، إذا ثبت أن الطريق الصحيح لمنع النزاعات التي تنشأ بين الثقافات أو اللغات والأديان هو تبني الحكم الفدرالي، فانتشار النظام الفدرالي مصحوباً بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية يمكن أن يستخدم كأداة للسلام في العراق، أو يمثل سلاحاً ضد ما يسمى بطغيان الأغلبية.

٣. إذا ما ركزنا على عملية بناء الوحدة الوطنية على أنها عملية سلمية طوعية وليست إكراهية بمعنى أنها تأخذ معنى الصهر وليس القهر وخلق الرغبة عند الشعب العراقي للاتحاد فإن الوحدة الوطنية الحقيقية هي التي تتأتى عن طريق الوسائل السلمية وعندئذٍ ستكون الفدرالية سبيلاً من سبل تدعيم الوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان إذ ومن سبل تحقيق الوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي ما يلي:-

أ. إقرار واحترام مبدأ التمثيل النيابي ومبدأ تداول السلطة.

ب. القبول بالاختلاف وتعدد الآراء وتنوع القوميات والأديان والطوائف والأحزاب.

ج. القبول بالتعددية والتنافس في الأفكار واعتبار الانتخاب المعيار الشرعي للوصول إلى السلطة وبالتالي فإن من واجب القوى السياسية العراقية التوصل إلى توافق وتراضي على قواعد اللعبة السياسية وقبول النخب بها والاستمرار بالعمل بهذه القواعد مما يسهل عملية بناء الأنموذج الديمقراطي ويحافظ على الوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان(٥).

رابعاً- المداخل والسبل الدستورية:-

١. يتألف دستورنا من ديباجة ومائة وأربع وأربعين مادة موزعة على ستة أبواب، وأفرد الباب الثاني منه للنص على حزمة من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها المواطن العراقي، ففي إطار (الحقوق المدنية، والسياسية) أكد الدستور على مبدأ (المساواة أمام القانون) دون تمييز، ومنح الأفراد الحق في الحياة والأمن والحرية وأوجبت المادة (١٦) منه تكافؤ الفرص، كما أكد على حرمة المساكن واستقلال القضاء وأشار لمبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، ونص على أن (المتهم بريء حتى تثبت إدانته) في (محاكمة قانونية عادلة) وعدم محاكمة المتهم عن

التهمة ذاتها مرة أخرى بعد الإفراج عنه إلا في حالة ظهور أدلة جديدة كما أكد على عدم رجعية القوانين ما لم ينصّ على خلاف ذلك، وأورد الكثير من الحقوق السياسية كحق الانتخاب وحق الترشيح واتباع ذلك سلسلة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي منطلقات يمكن إيلاجها وتوظيفها لخدمة أغراض سامية، وعلينا أن نعلم أن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ هو الوثيقة القانونية الأساس لبناء دولة القانون، وعلى الجميع أن يتداركوا الخلافات ويتفقوا ويعملوا على إنجاز المشروع الوطني لأن مصير الأمة العراقية يعتمد على عاملين:

أ. دستورها والطريقة التي ينفذ بها

ب. مدى الاحترام الذي يبغته في نفوس العراقيين

٢. إن من واجب الأقاليم والمحافظات ألا تنتظر للمركز (الحكومة المركزية في بغداد) نظرة شك وريبة إزاء كل ما يصدر عنه كما من واجب الأقاليم ألا تتعامل بمنطق الاستعلاء على المركز ويجب أن يكون هناك ترشيد واستخدام عقلاني وموضوعي لمفهوم الفدرالية، وذلك من خلال الانطلاق من مسلمة أساسية مفادها أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية هي المرجع السياسي لكل من الوحدة الوطنية والفدرالية وبالتالي فإن أحد المفاتيح الرئيسية المؤدية إلى الاستقرار هو دستور يعكس مضمون مصالح الجماعات العراقية الاثنية والدينية، ويتم هذا من خلال عملية إجماعية وتوافقية تحظى بدعم شعبي، ويتوجب ترسيخ حقيقة أن العراق بلد متعدد المذاهب والديانات والانتماءات وبالشكل الذي يحافظ على الخصوصية من جانب وعلى التناغم الوطني من جانب آخر، بشرط أن يوجد في الوقت نفسه مناخ من الحريات وحقوق الإنسان التي لا رجعة عنها، وهذه المهمة تتطلب بناء مؤسسات حرة وطنية تأخذ على عاتقها تعزيز هذا التنوع من ثقافة التسامح والقبول بالأمر وهو الأمر الذي يساعد أكثر من أي شخص آخر على تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والوحدة الوطنية والديمقراطية في آن واحد.

٣. إن واحدة من ضمانات نجاح التجربة الديمقراطية في العراق هو صياغة القواعد الدستورية وبالشكل الذي يؤمن حقوق الأفراد الأساسية وحياتهم الشخصية وبناء علاقات متكافئة بين الدولة وجميع الكيانات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وجعل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية من الحقوق الشخصية والعمل على تأمينها بالشكل الذي لا يؤثر سلباً على حقوق وحيات الآخرين تطبيقاً لمقولة (تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين وتبدأ حريتك عندما تنتهي حرية الآخرين) (٦).

خامساً- المداخل والسبل الاقتصادية:-

١. لا نستطيع فهم واستيعاب البنية الاقتصادية دون تحليلها تحليلاً بنوياً ووظيفياً يستهدف تشخيص منظماتها ومؤسساتها وتوضيح أدوارها الفاعلة وعلاقاتها بالمؤسسات الاجتماعية البنوية الأخرى، فضلاً عن دراسة العوامل والمتغيرات الموضوعية والذاتية التي تؤثر في استقرارها وديناميكيته خلال فترة زمنية محددة، فالبنية الاقتصادية للمجتمع لا توجد بمفردها، بل توجد مع بقية البنى الاجتماعية وتتفاعل معها بطريقة عضوية تساعد المجتمع على تحقيق أهدافه، وفي الأونة الأخيرة ولاسيما بعد شيوع معالم التحضر والتصنيع والتنمية الشاملة بشقيها المادي والاجتماعي في معظم المجتمعات، أصبحت المؤسسات الاقتصادية من أهم مؤسسات المجتمع، فعليه يعتمد المجتمع في تحوله المادي ورفاهيته الحضارية واستقراره السياسي وسمعته الدولية.

٢. إن البنية الاقتصادية في المجتمع بكافة مؤسساتها وتراكيبها وأدوارها الوظيفية وأحكامها ونظمها تتحول من نمط لآخر بمرور الزمن، فتغير البنية الاقتصادية لابد أن يؤثر في جميع قطاعات ومؤسسات المجتمع الأخرى كالمؤسسات الثقافية والتربوية والمؤسسات الدينية والمؤسسات العسكرية والسياسية، كما يؤثر في تقاليده وعاداته الاجتماعية والحضارية وفي أسلوب وطراز حياته وفي تركيبته السكانية والعمرية وفي استقراره الجغرافي، كما أن تغيير العلاقات الاجتماعية لقوى الإنتاج تؤثر في سلوكيته وعلاقات الأفراد في المؤسسات الاقتصادية وجميع مؤسسات المجتمع (٧).

٣. يعرف عصرنا الحاضر نوعاً من إجماع الرأي حول الضوابط التي يمكن على أساسها تقدير تقدم وتطور المجتمعات ويكاد يحصل الإجماع على أن الضابط الاقتصادي هو العنصر المهيمن والمسيطر، فالنمو والتطور الاقتصادي يعتبر العامل الأساسي والفعال في سبيل إيجاد تقدم اجتماعي - ثقافي، فأسباب معينة وخاصة ببعض البلدان نظراً لارتباطها مباشرة بتاريخها يمكن للأوضاع السياسية والثقافية أن تكون أكثر أو أقل تقدماً من العامل الاقتصادي، ولكن إذا نظرنا إلى المشكلة نظرة إجمالية طويلة المدى للاحظنا أن جميع العوامل المتقدمة الذكر مرتبطة ومتداخلة ببعضها تمام الارتباط والتداخل مع الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي يظل أهم العوامل هيمنة وسيطرة وتأثيراً (٨)، ولكن ليست هناك قوانين علمية ثابتة تحدد العلاقة السببية بين المعطيات الاقتصادية من جهة ونظام الحكم والسلوك السياسي من جهة أخرى، غير أنه من

الملاحظ أن للعوامل الاقتصادية دوراً بارزاً في إعطاء النظام السياسي مميزات خاصة فالبلدان الغنية هي أكثر ملائمة من البلدان الفقيرة للديمقراطية على صعيد المؤسسات السياسية، ويعد الضمان الاجتماعي تقليداً كنتيجة عادلة للتقدم الاقتصادي وكمؤسسة مشجعة للتنمية الاقتصادية، وذلك على الرغم من كونه يشكل عبئاً ثقيلاً على النفقات العامة للاقتصاد الوطني، إلا أنه يعد أعلى قدرًا من المساواة في توزيع الثروة والدخل، ولكن لكل دولة صفاتها المميزة جغرافياً وسياسياً وتاريخياً، وهذه الصفات هي التي تساعد على تكوين وتشكيل تطورها الاقتصادي(٩).

٣. يذهب (فرانيسكو فوكوياما) إلى أن الدولة صاحبة السوق تعمل من الناحية الاقتصادية أفضل من الدول الديمقراطية ذات السوق الحر كما يقول: ((في ما يؤكد الناخبون في الدولة الديمقراطية على مبادئ السوق الحر، إلا أنهم جميعاً مستعدون للتخلي عنها عندما تكون مصلحتهم الاقتصادية في خطر)) (١٠)، وتتمثل السبل الاقتصادية بإيجاد صيغ معقولة ومقبولة لتوزيع الثروة والدخل بشكل يحقق العدالة ويجعل الثروة الهائلة للعراق عامل توحيد للكليات لا عامل فرقة، فالتوزيع العادل والمدروس للثروة وإنشاء نظام اقتصادي يقوم على سوق وطنية متكاملة في الاستثمار والإنتاج والتوزيع سيكون عامل جذب لموضوع الوحدة الوطنية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية فيما إذا توفر مستوى معاشي معقول وارتفعت القدرة الشرائية للمواطن في ظل احترام حق التملك وحرية العمل في ظل منظومة من حقوق الضمان الاجتماعي والصحي، وبما أن مصدر الدخل الحكومي الأساس في العراق هو النفط ليس هناك ما يمنع من أن يتم تحويل عائدات النفط العراقي إلى صندوق تكون لكل مواطن عراقي فيه حصة كما هو الحال في مالكي أسهم الشركة وأن حقوق العراقيين في الملكية من الممكن أن يضمنها القانون وكل مواطن سوف يكون متمكناً من شراء أو بيع حصصه كما يراه مناسباً هنا يعني أن المواطن العراقي سوف يكسب مصدراً مهماً من الدخل ومبلغاً للاستثمار وسيكون للحكومات الإقليمية حق الوصول إلى عوائد النفط فما هو ضرورة للعراق هو خروجه من أنموذج الدكتاتور صدام حسين الذي استطاع من خلاله السيطرة على مصادر النفط الكاملة للبلاد وتركيزها بيد الحكومة المركزية(١١).

٤. يلعب النمو الاقتصادي دوراً مهماً في تخفيف حدة الفقر لاسيما إذا اقترن ذلك النمو بسياسة حكومية ناجحة قائمة على سياسات الدعم والأمن الاجتماعي والتوظيف العادل ومجانبة التعليم والخدمات الصحية وذلك على اعتبار أن الفقر أحد كوابح المواطنة المتساوية التي تتعارض مع حقوق الإنسان(١٢).

٥. تجدر الإشارة إلى أن التقدم التقني يقلل من حدة الصراعات السياسية بين القوى الاجتماعية، وذلك لأن التقدم التقني يساعد على زيادة الإنتاج ويقضي على العوز والفقر الذي هو من أهم مصادر المنازعات والصراعات السياسية في المجتمع(١٣)، وتشير مختلف تفسيرات الديمقراطية إلى التنمية باعتبارها عاملاً تفسيرياً مهماً ضمن إطار المدخل التحديثي، وذلك لأن الارتباطات بين التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي مهمة جداً، وتمثل التنمية الاقتصادية الدافع لتحركات النخب المتنافسة لصياغة تسويات ديمقراطية، فتحقيق سعادة ورقي المواطنين والمحافظة على وحدة المجتمع، كانت ولا تزال أحد أهم أهداف الحكومات، وإذا كانت مضامين السعادة والرقي في السابق تعني الحد الأدنى من الحقوق أو الوظائف الأساسية، فإن هذه المضامين قد تطورت وتوسعت بمرور الزمن لتشمل التزامات أخرى نتيجة التحول الاجتماعي الذي يتضمن تغييراً لأولويات الناس ومستويات المعيشة التي يمكن أن يقبلوا بها فقد أصبح البناء المفاهيمي لدولة الرفاه يقوم على أساس الحقوق الاجتماعية بجعل المواطنة أساس السياسة الاجتماعية، حيث عدت سياسات الرفاه والرعاية كحق وليس كمنحة من قبل الحكومات، لما لها من دور في خلق طبقة وسطى في المجتمع كان ولا يزال لها الدور الأهم في تغيير التوجهات المتعلقة بطبيعة مسؤولية الدولة، باعتبارها عماد التوازن الاجتماعي المستمر والموظف لتحقيق التوازن والاستقرار(١٤).

٦. وبذلك تُعتبر السياسات المتخذة في الدولة من أهم الأمور التي تحقق الوحدة الوطنية، فحينما يتضمن دستور الدولة نصوصاً جادة في التأكيد على الوحدة الوطنية والتأكيد على معايير النزاهة والمساواة بين المواطنين، ومساءلة من يتعرض للوحدة الوطنية بالقول أو الفعل، وتنفيذ تلك السياسات على أرض الواقع فإن ذلك يضمن بلا شك أن تتحقق الوحدة الوطنية في البلد، فالوحدة الوطنية ستساهم في النهوض بكافة قطاعات الدولة وبالتالي تمهد الطريق نحو مستقبل مشرق لكافة فئات المجتمع، حيث إن الوحدة الوطنية تولد لدى الشخص شعوراً بالانتماء نحو وطنه وأبناء شعبه، وبالتالي تدفعه لأن يخلص في عمله ويطور من نفسه وبالتالي ينهض بدولته.

المطلب الثالث // مستقبل الأقليات والوحدة الوطنية في العراق

١. إن استمرار الصراع الحزبي (٢٠٠٣ - ٢٠١٤) وظهور تنظيم داعش الإرهابي (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، وتغلغل الممارسات العنصرية في بنية بعض أجزاء المجتمع العراقي، وتفاوت وتيرة التدخلات الإقليمية والدولية فيه، دفعت إلى بروز مشكلة هجرة الأقليات الدينية والعرقية من

العراق ، وهو ما سيلقي بظلاله السلبية على التركيبة الديموغرافية للعراق في العقد القادم واحتمال انزواء أو اختفاء ظاهرة التنوع الإثني التي تميز بها العراق منذ أقدم العصور .

٢. إن ما تعرضت له أقليات العراق من سياسات إرهاب وتمييز أو إقصاء وتهجير بعد احتلال العراق ٢٠٠٣، سيدفع إلى رسم مشاهد مستقبلية تهدد واقع وجود الأقليات إما تهجيراً أو انزواءً أو رضوخاً، بما يفرضي إلى انزواء الأقليات في جيوب معينة تجعلها منفصلة عن بعضها جغرافياً ومتوقعة بحدود هوياتها الذاتية، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض التفاعل بينها وزيادة التعصب تجاه أقليات أخرى أو الأكثرية على حساب الهوية الوطنية ، مما سينعكس سلباً على هوية العراق التي تشكلت تاريخياً على أساس التنوع نحو الهوية الواحدة أو الهوية المتغلبة من خلال رؤية الأقليات العراقية لهوياتهم الفرعية على حساب هويتهم الوطنية.

٣. أن زيادة الاهتمام الدولي بشأن الأقليات العراقية وضرورة الحفاظ على هوياتها وحرية التعبير عن هواجسها ضمن إطار الهوية الوطنية الجامعة، جعل مستقبل هذه الأقليات يحظى بأهمية كبرى للحفاظ على طبيعة هوية العراق الجامعة، وبشكل عام وتحديدًا من السياقات السياسية والاقتصادية في العراق، يفترض الكثير استمرار سمات متعددة، كمحاولة الجهات الفاعلة طائفيًا وقوميًا استغلالها لصالح تثبيت الأوضاع لصالحها أو الحصول على المزيد من المكاسب على حساب حقوق الأقليات، ونتيجة هذه الصراعات على مدى العقد القادم، فإن العراق سيفتقر للقدرة على السيطرة على كامل أراضيه وستبقى الولايات المتحدة ودول الجوار أكثر قدرة وقوة في إطارنا الزمني لتسيير دفة الصراع باعتبارها محددًا رئيسيًا لأهمية الواقع الخاص بالعراق وبالأقليات العراقية على وجه التحديد (١٥).

٤. سيكون للعوامل والظروف المجتمعية وسلوك الأقليات من الجهات الفاعلة الأثر الأكبر على المسار المستقبلي للأقليات في العراق، فبالنسبة إلى الجماهير ستركز على كيفية تحديد انتماءاتها ذاتيًا ولاسيما قوة الهوية القومية أو الدينية أو الطائفية بالمقارنة مع الهوية الوطنية، والتي تعتبر الطريقة الرئيسية التي يُحدّد من خلالها الأفراد انتماءهم في مجتمع معين، وفي هذه الحالة سيشعر الأكراد والمسيحيون والصابئة والأيزيديون وبقية الأقليات العراقية بصلة مع مواطنيهم العراقيين بغض النظر عن مرجعيتهم الدينية أو القومية وما سواها، أما الجهات الفاعلة غير الحكومية، كمنظمات المجتمع المدني فقد تستطيع بناء الجسور بين مكونات الشعب العراقي من خلال تنظيم التظاهرات أو حملات التوعية والدعم ضد الانقسامات التي تستهدفها الأعمال الإرهابية ضد الأقليات كتفجير الكنائس والمساجد أو قتل المدنيين أو تعييبهم قسريًا، وبالعكس قد تلعب الجهات الفاعلة غير الحكومية دور المخرب مع الميليشيات وتُعطل المبادرات الحكومية والمجتمعية للحد من التجاوزات بحق الأقليات، كقيام الميليشيات بعمليات انتقامية ضد مناطق على أساس طائفي أو رفع شعارات مستقرة ضد الأكراد والتركمان وسواهم، بما يؤدي إلى استمرار دورات العنف في البلاد.

٥. قد يستمر مسلسل الجهات الفاعلة من خارج العراق التي توجه سياساتها الإقليمية وتعكس صراعاتها وحروبها بالإنابة على أرض العراق أو إلى فرض نفوذها عبر بوابة اللعب على سياسة الهوية من خلال دعمها لجماعة معينة سواء كانت ذات صبغة دينية أو طائفية أو قومية وتشجيعها على التمرد والعصيان أو من خلال الضغط على الحكومة أو القوى الممثلة للأكثرية بممارسة الإرهاب المجتمعي أو الأمني أو الاقتصادي تجاه الأقليات بنيتي الحصول على السيطرة الكاملة على مقدرات العراق أو منعه من الاستقرار والنهوض من جديد بما يخدم مصالح وأجندات الولايات المتحدة ودول الجوار الجغرافي. وهنا، يبرز دور الرؤية القيادية الايجابية أو السيئة في العراق التي ستحفز مكونات الشعب العراقي على الوحدة الوطنية أو اتخاذ عناوين وولاءات إلى غير الوطن الواحد (١٦).

٦. السيناريو الأول: بروز النزعة المحلية والمستقلين بسبب تراجع النموذج الإسلامي لما قدمه من تخلف في الأداء من أجل ملء الفراغ كدافع مهيم للهوية الذاتية، ولكن لا تطرح النزعة المحلية نفسها دائمًا بطرق إيجابية ؛ حيث تستعيز أحيانًا عن الوطنية بهويات حصرية بالقدر عينه تؤدي مثلًا إلى تجديد التركيز على العشيرة كهيكلية تنظيمية للمجتمع المحلي، إلا أنها ستحدُ بوضوح من تأثير الهيمنة الطائفية أو الشوفينية وتقلل من قدرة المستفيدين من الفتن الطائفية على حشد الجماهير بناء على أسس واسعة مثل الانتماء الديني والطائفي أو القومي، أي إن الأقليات في العراق وخلال العقد القادم ستعزز وتكرس انتماءاتها المحلية وستحاول الحصول على وضع محلي معترف به عرفًا أو قانونًا يُحد من تدخل الفئات الأكبر والمختلفة قوميًا أو دينيًا (طائفيًا)، ومن اضطهادها، فبالنسبة للأكراد وبعد فشلهم في خريف عام ٢٠١٧ في تحقيق الاستقلال سيتمسكون بالمطالبة بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي حول المناطق المتنازع عليها، وبالنسبة للمسيحيين ستتراوح خياراتهم بين البقاء أو مغادرة العراق ومناطقهم التاريخية كسهل نينوى، كونهم ما زالوا بين نيران الاستغلال الكردي لفضيتهم وسيطرة الميليشيات وقوات الحشد الشعبي على مناطقهم او سيضغطون للحصول على الحكم الذاتي واعتبار منطقة سهل نينوى محافظة خاصة بهم، أما تركمان

العراق ومن خلال أنشطة خاصة وعامة سيعمدون للحفاظ على الهوية الذاتية دون الاكتراث بالإغواء الكردي أو الدعم العربي ، وسيمارسون دور فرس الرهان في معادلة الصراع بين إقليم كردستان والحكومة المركزية لانتزاع محافظة كركوك.

٧. السيناريو الثاني: إستراتيجية الدفع باتجاه حافة الهاوية الذي يتسم بتصعيد الصراع بين مكونات الشعب العراقي القومية والطائفية من خلال التدخل الخارجي؛ ويفضي هذا السيناريو بمدخلاته ونتائجه على الأرض إلى صراع مباشر بين القوى الإقليمية والجهات الفاعلة من خارج العراق قبل أن يترجع الجميع في نهاية المطاف بدافع الخوف من العواقب إلى بذل جهود لاحتواء مناطق الاضطرابات والقتال الحرجة، فهناك مؤشرات على الأرض تشير إلى أن دولاً إقليمية ودولية بعينها تستثمر نشاطها ومخططاتها الخاصة في الاختلافات الإستراتيجية فيما بينها عن طريق الصراع بالوكالة تحت عناوين شتى منها الطائفية والعرقية والقومية، أو قد يُستَخدم رجال الدين بشكل خاص من خلال خطابهم الديني لتكريس الفجوة بين مكونات الشعب العراقي، وتحريض أتباعهم على ممارسة العنف والكرهية بحق هذه المكونات تحت شعارات وعقد تاريخية لا علاقة لها بالواقع وبشروط الدولة المدنية، وهذا السيناريو هو الأكثر صعوبة وتشاؤماً من ناحية تصميم التدخلات السياسية؛ إذ يفيد أحد تفسيراته بأن الأمور ستزداد سوءاً قبل أن تتحسن، فمثلاً سيواجه الأكراد من خلال هذا السيناريو معاناة بشكل أكبر من التدخلات الإيرانية والتركية في شؤون إقليم كردستان الداخلية، وتأجيج الصراعات بين القوى والأحزاب السياسية التقليدية فيما بينها من جهة، وبينها وبين الأحزاب الإسلامية الكردية، من جهة أخرى، كما ستزداد خلال العقد القادم الهوة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة الإقليم بضغط من إيران وكذلك بتوافق مع الولايات المتحدة وتركيا لإبقاء منطقة كردستان ضمن حدود القدرة المحدودة للانفصال ولإبعاد شبح الحرب بين الطرفين في آخر المطاف، وسيسهل الخطاب الديني في تأجيج المشاعر الطائفية تجاه الأكراد على أساس طائفي وقومي يجعل من التلويح بالحرب متاحاً خلال هذه الفترة لكنها تتلاشى قبل بلوغها الذروة، وسيكون المسيحيون أيضاً وفق هذا السيناريو ضحية خطاب ديني وتحالفات إقليمية خطيرة تسعى إلى دفع آخر (١٧)

الجماعات المسيحية لهجرة العراق إلى دول أخرى في الولايات المتحدة وأوروبا وسواها، أما التركمان فقد يعانون من خطاب الكراهية والتحريض الذي تقوم بعض الجهات لإثارة النعرة التاريخية وخط الأوراق بتبعيتهم لتركيا ، وتعميم فكرة أنهم امتداد للعثمانيين، وهو ما يطمس بشكل ممنهج حقيقة تاريخ وجود وجودهم في هذا البلد.

٨. السيناريو الثالث: حكومة مركزية قوية تضمن استحقاقات الأقليات ويتمثل بالحراك الشعبي الذي تكرر في المشهد العراقي لعدة سنوات ضد الفساد والتغييب القسري وإهمال الهوية الوطنية العراقية وتصفية أصحاب قضايا الرأي والمجتمع المدني، إذ سيستمر ذلك خلال السنوات المقبلة، وبرغم التدخلات الإقليمية والدولية سيصل هذا الحراك إلى أهدافه بإحداث تغيير كبير في بنية السلطة في العراق، وتمهيد الطرق لبناء نظام سياسي جديد مبني على الأسس الديمقراطية، وفي هذا السيناريو فإن الحكومة التي تتمخض عن هذا الحراك الشعبي والممارسات الديمقراطية، مما يعزز من مكانة المواطنة من خلال تعديل الدستور .

المطلب الرابع // الاستنتاجات والتوصيات :-

أولاً // الاستنتاجات:

١. إن العبرة ليست مجرد وجود الإجراءات والمؤسسات والاعتراف بحقوق الإنسان والفصل بين السلطات ووجود ركائز مستلزمات تطبيق الديمقراطية وتحقيق الرفاهية العامة والعدالة الاجتماعية، بقدر احترام الدستور والايجابية والفاعلية والمشاركة الحقيقية والانتماء للوطن على اختلاف انتماءات المواطنين العرقية والمذهبية والأيدولوجية، فهذه العملية والثقافة السياسية الديمقراطية لا تشرع في دستور وتصاغ في قوانين فقط، وإنما نتجتها التراكم التدريجي (١٨) أي الممارسة والوقت والتجربة والتعلم من الأخطاء والموروث التاريخي تطبيقاً لمقولة (العبرة ليست بمجرد وجود النصوص الدستورية والقانونية وإنما في التطبيق العملي لتلك النصوص)، ومن أجل الحد من مخاطر الانقسامات الأثنية والعرقية أو تحديات العودة إلى الدكتاتورية أو الاقتتال الداخلي ينبغي الأخذ بميكانيكية واحدة ضرورية هي الفدرالية واللامركزية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية وحقوق الأقليات على أن تكون للحكومات الإقليمية والمحلية سلطة حقيقية على العديد من القضايا وأن يكون لها مصادرها الخاصة في التمويل مع استقلال حقيقي.

٢. تؤدي القيم والتوجهات الدخيلة غير الملائمة دوراً رئيساً في هدم المجتمعات وانتكاسة مقوماتها فتكون عاملاً من عوامل إعاقة التنمية والتقدم، ولا سبيل لتجنب ذلك إلا بالمحافظة على القيم والمعتقدات المشتركة والوطنية العليا والتي تعبر عن ماضي وحاضر ومستقبل الأمة، وتقع على عاتق المجتمع ككل مسؤولية القيام بمهام الوقاية، وهذا لا يعني أبداً أن الدولة سوف تتسحب وتترك المجتمع في مواجهة الانجراف

والانحراف الفكري والأعمال الإجرامية، بل يعني ذلك: المشاركة الفعالة من أطراف المجتمع برمته في الجهود الوقائية سواء أكانوا أفراداً أم جماعات أم مؤسسات حكومية أو أهلية، حيث أن مشاركة المجتمع أصبحت ضرورة حتمية ولا يمكن الاستغناء عنها لاسيما في ظل التعقيدات ومتغيرات الحياة المعاصرة (١٩).

٣. إن تعزيز الأمن الإنساني يتطلب: إشباع الحاجات، والتخفيف من الفقر والتفاوت، وإشاعة ثقافة التسامح والحوار، وضبط الموجهات القيمية والسلوكية، وتعميق التماسك والتكافل الاجتماعي، واستثمار التراكم المعرفي وتعميق العلاقة التلقائية بين وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، وتوسيع الإدراك بمصادر الخطر على الوحدة الوطنية، وتفعيل القدرات الذاتية للنظام الاجتماعي، وتكريس التكامل المؤسسي، حيث من الخطأ اعتبار مسألة الوحدة الوطنية عائقاً أمام التطور الديمقراطي (٢٠).

٤. لا مناص من الاهتمام بتطبيق الديمقراطية باعتبارها مسألة مهمة للإصلاح السياسي، و إيجاد المناخ السلمي للتعبير عن الرأي، وإبعاد الاحتقان السياسي المتمثل في العنف والتوتر وعدم الاستقرار، فالتحدي الذي يواجهنا هو ليس بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز، ولكن بدء عملية التحول والانتقال الطويلة حتماً إلى الديمقراطية وبشكل سلمي ومختار وبشكل واع ومنظم، وبما يجنبنا الصراعات والحروب، وهذا يستدعي بث الثقة المتبادلة داخل المجتمع وتعليم الأفراد روح المسؤولية وتدريبهم على احترام القانون وتوعيدهم على التعاون والعمل الجمعي وبناء روح جماعية وأسلوب مشترك في التفكير والعمل والتنظيم والممارسة مع إنماء رأي عام مستنير، فاستمرار العنف وانعدام الأمن سيكون من أكبر العقبات التي تعيق عملية البناء وإعادة الحياة الطبيعية، وتوقيف عجلة التنمية الإنسانية (٢١).

٥. إن إدخال قيم المساءلة والمحاسبة الرشيدة والقبول بعمل المعارضة وانتهاج المرونة والتعامل بعقلانية والانفتاح والتعاون مع البيئة الدولية يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية (٢٢).

٦. يؤدي توافر الإقرار المجتمعي والدستوري بمبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات وفي إطار المصالحة الوطنية ومبدأ الفصل بين السلطات والتعددية السياسية أي منع الاستبداد وصيانة الحريات والوحدة الوطنية (٢٣).

٧. إن تثقيف الناخبين والتنافس المشروع بين القوى السياسية يؤديان لتفعيل المشاركة السياسية والحد من التوترات ومظاهر التعصب (٢٤).

٨. إن التوازن بين قوى وتيارات سياسية متنوعة يحول دون هيمنة قوة أو تيار سياسي واحد، ويقف حاجزاً منيعاً بوجه التسلط واغتصاب حقوق وحريات المواطنين، فالتوازن بين الحكومة والمعارضة يجعل الحكومة تحترم مبادئ الديمقراطية والعكس صحيح.

٩. يجب أن يدرك الجميع أن الدستور هو القاعدة الأساسية التي تبنى عليها منظومة الحكم المدني للمجتمع، كما يمثل حصانة الشعب تجاه سلطة الحكام، كما أن اللامركزية ضمانة أساسية من ضمانات الديمقراطية والمجتمع المدني المستقر والحياة السياسية السليمة، فقد ابتلي الشعب العراقي منذ تأسيس دولته الحديثة باضطراب سياسي ودستوري، عززته الانقلابات العسكرية التي أثرت على الشعب ودمرت البلاد، وشاع الاضطهاد والاستبداد، وتميزت فترة الحكم البعثي البائد بدكتاتورية شمولية مطلقة شملت بظلمها جميع فئات وشرائح الشعب، ومارست الاضطهاد والإبادة على أسس عرقية وطائفية، وأوصلت بلد الحضارة الإنسانية الأولى إلى حالة لا توصف من التخلف والفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل محو آثار تلك الحقبة المظلمة وبغية أن يبني العراق على أسس العدل والأمن والسلام والتعاون مع جيرانه ومحيطه الإقليمي والعالمي، ولإعادة السلطة إلى الشعب العراقي ليتمكن من ممارستها عبر الانتخابات وصناديق الاقتراع، سيتم إقرار الدستور الدائم.

١٠. يفترض إدراك أن الانتهاكات والاختراقات الجسيمة للسلطات وجرائم الحرب والإبادة الإنسانية هي جرائم لن تمر من دون حساب، فالقاعدة القانونية المستقرة الآن في القانون الدولي المعاصر منذ إبرام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨ تقضي بأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم وسيأتي اليوم الذي سيحاكم فيه مجرمو الحرب على ما اقترفوه من جرائم، وهذا ما جرى للطاغية المقبور (صدام حسين وأعوانه).

١١. مثل التيار الإسلامي في العراق بقيادة المراجع والفقهاء وعلماء الدين المتصدين للشأن العام، جنباً إلى جنب مع الحركات والأحزاب الإسلامية والقطاعات الواسعة من الجماهير المؤمنة بالإسلام ديناً ومنظومة أحكام شرعية، مثل هذا التيار التعبير التاريخي والموضوعي عن الهوية الحضارية والثقافية للأغلبية الساحقة من الشعب العراقي، والمعبر عن مصالح عموم الشعب السياسية وطموحاته الوطنية (٢٥) ولا بد من توظيف العامل الديني لتحقيق وحدة الشعب العراقي.

١٢. إن تبسيط الإجراءات القضائية وإدارة الوقت قد يصل لمصاف حق من حقوق الإنسان ، وإن المبررات للاتجاه نحو تبسيط الإجراءات واقعية تنطلق من المشاكل التي تعاني منها مؤسساتنا الخدمية التي ظلت لعقود طويلة أسيرة المركزية وهرمية المستويات وتعدديتها ومحدودية الصلاحيات التي تمنح للعاملين ، مما ترتب عليه قصور أعاق المطالب التنموية وأصبح عبئاً ثقيلاً لم يعد بالإمكان تحمل تكاليفه أو السكوت على الهدر الذي تسببه الممارسات البيروقراطية ، فضلاً عن مبررات تطويرية وإستراتيجية تنطلق من استشراف المستقبل والتنبؤ بملامحه عبر بحوث يشارك فيها مختصون لوضع الصورة المثلى لمنظمات المستقبل كمنظمات عصرية متمكنة تعتمد التمكين فلسفة ومنهجاً في إدارة العاملين فيها (٢٦)

ثانياً// التوصيات

١. إجراء توعية أمنية شاملة عن طريق الإعلام الأمني الهادف والمؤسسات التدريبية.
٢. التركيز على أخلاقيات المهنة لرجل الشرطة وللموظف وإسهامها في ترسيخ مفاهيم الوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.
٣. وضع البرامج الخاصة بتجنب إساءة استخدام السلطة.
٤. توسيع المدارك الخاصة بتدارك استغلال الوظيفة أو استغلال النفوذ.
٥. التعليم والتدريب على عدم تجاوز الصلاحيات.
٦. إقرار القواعد والأطر الخاصة بعدم التعسف في استخدام الحق.
٧. التعاون والتنسيق المشترك للإسهام في ترسيخ ثقافة مناهضة التعذيب.
٨. انتهاج مبدأ المساواة أمام القانون ومحاسبة المخالفين.
٩. انتهاج مبدأ عدم التمييز أمام القانون ومحاسبة المخالفين.
١٠. عدم الانخراط في الأحزاب والتكتلات السياسية التي تقف للبرامج الوطنية الواضحة والإيديولوجية الرشيدة والعمل على ترسيدها.
١١. وضع البرامج الخاصة بتعميق آليات التعامل الإنساني وعدم امتهان الكرامة الإنسانية.
١٢. إنقاذ الملهوفين وتلبية نداءات الاستغاثة.
١٣. النزاهة والحيادية في إجراءات التحقيق والمحاكمة.
١٤. الالتزام والتقيد بأحكام القانون.
١٥. انتهاج الأساليب الشرعية في جمع المعلومات والتحري وإجراءات التحقيق وإجراء التفتيش والمراقبة.
١٦. عدم الانسياق وراء المغريات وتجنب الفساد الإداري والمالي.
١٧. انتهاج مبدأ الحفاظ على سرية العمل.
١٨. تطبيق المعايير الدولية في إنفاذ القوانين.
١٩. احترام خصوصية القضاء واستقلالته.
٢٠. الالتزام بمدونة قواعد السلوك المهني الملحقة بقانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي لعام ٢٠١١ وقواعد الانضباط السلوكي.
٢١. انتهاج المهنية والحرفية والشفافية خلال مرحلة الوقاية من الجريمة أو خلال مرحلة الكشف عنها بعد وقوعها.
٢٢. تجنب استفزاز المواطنين وبناء جسور الثقة معهم عن طريق الشرطة الاجتماعية والشرطة الأسرية.
٢٣. المرونة والدبلوماسية وتجنب الإفراط في استخدام القوة والحق.
٢٤. تدريب وتنمية قدرات الموظفين على السلوكيات المهنية الخاصة باحترام حقوق الإنسان.
٢٥. إصدار المطبوعات والكراسات والدوريات والبحوث والدراسات التي تعزز مفاهيم الوحدة والتلاحم الوطني.
٢٦. التركيز على ايجابيات العمل والنشاطات المتميزة المعززة والضامنة لحقوق الإنسان.
٢٧. تدارك الأخطاء المسلكية بالتدريب وإعادة التدريب.
٢٨. تخصيص مساحات الكترونية لتعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية وحقوق الإنسان وحياته الأساسية وإشاعة ثقافة النزاهة.
٢٩. وضع الخطط ذات الفاعلية في مكافحة العنف والتطرف والإرهاب.

٣٠. توظيف جهود مؤسسات المجتمع المدني ووزارات الدولة الخدمية وعن طريق الندوات والمؤتمرات والورش والحلقات والمهرجانات والمحافل لتعزيز وترسيخ الاندماج والتكافل الاجتماعي.
٣١. التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والخدمية لتقديم أفضل الخدمات الأمنية للمواطنين.
٣٢. تسويق الأفكار المواجهة للفكر الإرهابي المتطرف وإبعاد الأحداث عن ظاهرة الجنوح ومنع انحراف الشباب وإعادة تأهيل المحكومين وتسهيل اندماجهم في بوتقة المجتمع.
٣٣. التعريف المستمر بأهمية الإخبار عن الجرائم وشرح مضامين الآثار السلبية عن التستر والإيواء للمجرمين والإرهابيين.
٣٤. استخدام التقنية الأمنية في الأدلة الجنائية ومسرح الجريمة.
٣٥. تسهيل انسيابية المرور.
٣٦. التنسيق مع دائرة الإذاعة والتلفزيون ومعهد الفنون الجميلة لإجراء عروض مسرحية توعوية، وانصبه وتمائيل تجسد الوحدة الوطنية والتلاحم الوطني، مع حملة دعائية متعددة الأغراض لمكافحة الفكر المتطرف ومكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة العنف والتطرف، تتضمن برامج توعوية تلافيزية، مع ملصقات إعلانية ولوحات جدارية وقطع تعريفية توزع في مداخل الأنفاق ووسط الجسور والمساحات والشوارع الرئيسية والخطوط السريعة ودوائر الدولة والمدارس والكليات والمعاهد والجامعات ومدن وملاهي الألعاب والمستشفيات والمطارات والموانئ والجوامع والحسينيات والمنتزهات.
٣٧. الالتزام بوصايا رجل الأمن العربي ومقررات جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب وبنود الاتفاقية العربية لحقوق الإنسان وكذلك التقيد بتوصيات مؤتمرات قادة الشرطة العرب في ما يخص قضايا حقوق الإنسان وتحقيق الوحدة الوطنية ومعالجة الإرهاب والتطرف والعنف.
٣٨. الالتزام بمضامين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعام ١٩٦٦.
٣٩. الالتزام بقانون إنفاذ القوانين الصادر من الأمم المتحدة لعام ١٩٧٩ والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لعدم التمييز ضد المرأة وقواعد الحد الأدنى النموذجية لمعاملة السجناء والمحكومين والموقوفين والمحتجزين والاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل وحقوق الأقليات.
٤٠. منع وتجريم ممارسي التهجير القسري.
٤١. وضع برنامج عملي وواقعي لنزع سلاح المجاميع المسلحة والمليشيات.
٤٢. توفير التسهيلات اللازمة لعمل مؤسسات وجمعيات حقوق الإنسان وحمايتها.
٤٣. تشجيع ظاهرة الزواج الاجتماعي المختلط.
٤٤. إقامة الصلاة الموحدة والصلاة المشتركة.
٤٥. توحيد الوقفين الشيعي والسني في إطار هيئة عراقية واحدة.
٤٦. العمل بنظام الباحث الاجتماعي في المدارس والمعاهد والكليات والمحاكم.
٤٧. العمل بنظام الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الصحية والعقلية.

الذاتة:

١. تعد عملية بناء الوحدة الوطنية وبناء مؤسسات المجتمع المدني والمأسسة عموماً، حجر الزاوية لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية، وهي إحدى أهم آليات النظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع ذات التراكيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتميز وفي إطار من التوافق، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئته وإدارة سياسة عامة رشيدة محققة للوحدة الوطنية، ولذا تعد المأسسة إحدى القواعد الأساسية للتنمية السياسية وتحقيق الوحدة الوطنية لأنها تنظم الصراع من حيث أشكاله وطبيعته وطرق السيطرة عليه، ويضاف إلى ما تقدم فإن المأسسة تبدو ضرورية في حالة التعبئة الاجتماعية، ذلك أن النظام السياسي ليس بوسعه استيعاب التغيير السياسي للفئات الجديدة من السكان إذا لم يمتلك القدرة على بناء المؤسسات، كما أن جميع أشكال التحديث الاقتصادي والاجتماعي تتطلب العمل في إطار بناء مؤسسات تعكس انتقال المجتمع نحو التحديث وتحقيق الوحدة الوطنية وتوسيع المشاركة السياسية

لتحقيق الاستقرار (٢٧)، وينبغي أن ندرك أن العراق يعاني من مشاكل عدة ومنها الإرهاب الذي يقف عائناً أمام البناء الدستوري ويسهم في تفتيت الوحدة الوطنية مما يتطلب العمل على سد المنافذ الفكرية له ومحاصرته بالتضييق على أسبابه ودوافعه (٢٨)، كما يتطلب الأمر: بذل الجهود الوطنية من حيث تشجيع الذين أغواهم الإرهاب على المراجعة وتأهيلهم اجتماعياً وفكرياً، وتوفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والمادية لهم، ممارسة الأجهزة الوطنية لمهامها بحرفية وأن يكون للمؤسسات التعليمية دور في تهذيب النفوس، وللمؤسسات الإعلامية دور في تبصير الرأي العام، وللمؤسسات الدينية دور في توجيه الأفراد نحو الفضيلة والتسامح، وللمؤسسات الشبابية والرياضية دور في وقاية الشباب وتوعيتهم بالوحدة الوطنية (٢٩).

٢. إن الشعب العراقي مركب طبيعي لا يقبل الانقسام، بمعنى أن أي مكون منفرد لا يمثل حقيقة قادرة على البقاء لضرورات طبيعية واجتماعية وجيوبوليتيكية لأن الإنسان العراقي يشكل ذاته بطريقة حيوية، ويتفاعل بنشاط مع البيئة الاجتماعية والطبيعية، ولن يعجز وفق موروته التاريخي من تجاوز هذه المحنة (٣٠)،

٣. ومن المؤكد أن عملية إعادة بناء الدولة في العراق ليست باليسيرة، لاسيما وأن محاولات بناء بعض المؤسسات خلال العام الأول للاحتلال لم تكن مشجعة بالقدر الكافي، ولعل خبرة بناء الشرطة والجيش العراقيين تقدم نموذجاً صارخاً لذلك، لاسيما وأن الجيش والشرطة هما المؤسسات الرئيسيتان اللتان تمكنان الدولة من القيام بأهم واجباتها في حفظ الأمن والاستقرار، واحتكار حق الاستخدام المشروع للقوة في إطار الدستور والقانون (٣١).

٤. إن ترسيخ وتدعيم الديمقراطية من خلال عمليات الاندماج والاستفادة من تجارب الديمقراطيات العريقة والحديثة (٣٢).

٥. إن الدستور الاتحادي العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، هو أول دستور دائم يعرفه العراق، وأول دستور لم يفرضه الحاكم وإنما كتبه الشعب من خلال ممثليه ونوابه الذين انتخبوا عبر صناديق الاقتراع بإرادة حرة واعية ونزيهة، وهو أول دستور أسس ديمقراطياً برلماناً، قائماً على فصل السلطات وفرض احترام الحقوق والحريات وأوجب إدارة الدولة والحكم من قبل كافة المكونات والأقليات، وجعل مشاركة المرأة في الحياة السياسية والنيابية بنداً منصوصاً عليه، وشرطاً أساسياً لشرعية السلطات، وهو أول دستور يحظى برضا وقبول الشعب من خلال استفتاء حقيقي وليس صورياً (٣٣).

٦. تمثل الإستراتيجية السياسية مجموعة المبادئ والخطط والإجراءات التي تعتمدها الدولة في تصريف شؤونها، فعلى الصعيد الداخلي لا بد أن يكون للدولة برنامجها السياسي الذي اختطته لنفسها عبر فلسفتها السياسية الخاصة بها، فالشروع في بلوغ أهداف السياسة الداخلية على صعيد الحياة العامة والأمن والاستقرار وبلوغ الصيغة المثلى للمواطن في مناخ كفوء يكون من مهام الإستراتيجية السياسية، فضلاً عن رسم أساليب التعامل والتعاون مع كافة القوى الوطنية عبر إتباع سياسات تختلف باختلاف الظروف، وعلى الإستراتيجية السياسية هنا أن تكون واضحة، ومرنة، وان ترتبط بباقي فروع الإستراتيجية العليا، فترسم الإستراتيجية الشاملة لخدمة أهداف الدولة، والتي تضعها القيادة السياسية والتي لا بد أن تكون واعية لأهداف دولتها ومصالحها لأنها الأداة التي تحرس المبادئ والمصالح وتحقق الوحدة والتلاحم الوطني.

٧. وبذلك تُعرّف الوحدة الوطنية بأنها الحالة الاجتماعية والسياسية في البلد، والتي تُعبّر عن وحدة الشعب بمختلف شرائحه ومناخه على هدف واحدٍ وهمّ مشترك دون النظر في اعتبارات اختلاف المناصب وتنوع الأصول، وخضوع جميع المواطنين في البلد للقانون والعدالة والمساواة بعيداً عن التمييز والمحاباة بناءً على الأعراق والأصول والدين؛ فعالية الوحدة الوطنية إذن هي حالة إيجابية يسعى المجتمع للوصول إليها حتى يتجنّب المشاكل والقلقل فيه.

٨. سيعود تحقيق مفهوم المواطنة السليمة والوحدة الوطنية على المجتمع والأفراد بنتائج إيجابية عدّة تتمثل بالآتي:

أ. وأد الفتن الداخلية وتدارك الآثار المترتبة على الفرقة والخلاف وترسيخ انتشار السلام نتيجة لعدم وجود النزاعات العقائدية والعرقية.

ب. تغليب لغة الحوار.

ج. ازدهار مؤسسات الوطن نتيجة للعمل المخلص والدؤوب على تطويرها.

د. ازدهار القطاع الاقتصادي والارتقاء به وتلاشي المشكلات الناتجة عن تراجع تدريجياً.

هـ. تحقيق القوة والمنعة الخارجية أمام الدول الأخرى نتيجة لتماسك النسيج الوطني الداخلي.

و. حماية مكتسباته ومرافقه كافة والعمل على تطويرها مما يزيد من مظهره الجمالي ورفيقه.

ز. علو شأن مواطنيه بين البلدان الأخرى..

١. د. ثامر كامل محمد: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة- دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان- الأردن، دار مجدلوي للنشر والتوزيع.
٢. د.كمال الغالي: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات، ١٩٩٠.
٣. احمد ولد داداه وآخرون: الجيش والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، كانون الأول ٢٠٠٢.
٤. د.محمد كاظم المشهداني: النظم السياسية، جامعة الموصل، كلية القانون، ١٩٩١.
٥. د.ماهر صالح علاوي الجبوري وآخرون: حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية، جمهورية العراق- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٩.
٦. د.إحسان محمد الحسن: البناء الاجتماعي والطبقية، بيروت، دار الطليعة، ط١، شباط ١٩٨٥.
٧. سمير أمين وآخرون: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، تموز ٢٠٠٤.
٨. د.عصام سليمان: مدخل غالي علم السياسة، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.
٩. موريس دوفرجيه: في الدكتاتوريات، ترجمة د.هشام متولي، مراجعة د.عبد الله عبد الدائم، بيروت، منشورات عويدات، ط٢، تشرين الأول ١٩٧٧.
١٠. د.عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٩.
١١. ميشال البير: تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد، بيروت، دار الحمراء للطباعة والنشر، ١٩٩٦، ط١.
١٢. نورمان س. بوكانون وهوارد س. أليس: وسائل التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود فتحي عمر، مراجعة وتقديم د.محمد علي رفعت، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
١٣. د.محمود خالد المسافر: العولمة الاقتصادية- هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.
١٤. فرانسيسكو فوكوياما: نهاية التاريخ.
١٥. علي خليفة الكواري وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، آيار ٢٠٠٠.
١٦. د.عبد الرزاق الفالح: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
١٧. د.صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٣.
١٨. سيمور مارتن ليبست: رجل السياسة- الأسس الاجتماعية للسياسة، تعريب خيري حماد، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٦٠.
١٩. علي عبد العزيز الياسري: الأمن القومي العراقي- الأبعاد الفكري والسياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق، بغداد، ط١، كانون الثاني ٢٠١٠.
٢٠. عدنان ياسين مصطفى: الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق- تحليل سوسيولوجي، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بيروت، العارف للمطبوعات، ط١، نيسان ٢٠٠٩.
٢١. د.عزمي بشارة: في المسألة العربية- مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، آب ٢٠٠٧.
٢٢. ابتسام الكتبي وآخرون: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤.
٢٣. د.عباس علي مراد: المشاركة السياسية.. منظور تنموي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، السنة الثانية، العدد الخامس، خريف ٢٠٠٦.
٢٤. د.حسين حافظ العكلي: مشكلة كركوك وتداعياتها الوطنية والإقليمية، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد الأول، تشرين الأول ٢٠٠٨.
٢٥. شارل عيساوي: الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثامنة والعشرون، العدد ٣٢٢، كانون الأول ٢٠٠٥.
٢٦. سامح رشاد: العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٤١، العدد (١٦٤): نيسان ٢٠٠٦.
٢٧. د.عبد الحسين شعبان: المشهد العراقي الراهن، المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣.

٢٨. محمد صبري إبراهيم: الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٧.
٢٩. عبد الإله نصرأوي: مقومات الوحدة الوطنية وبناء رأي عام ديمقراطي، قراءات، العدد ٢٨.
٣٠. د.صبيح عبد المنعم احمد: الضبط الاجتماعي، مجلة دراسات عراقية، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد ٧، حزيران ٢٠٠٧.
٣١. متعب مناف: الوضع العراقي وتأزمه بين حلول الداخل وبين انتظارها إقليمياً ودولياً، مجلة المستقبل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد ٣، بغداد، ٢٠٠٦.
٣٢. توفيق التونجي: سمات الديمقراطية الهابة على ربي الرافدين، أصداء إيلاف، كانون الثاني ٢٠٠٥.
٣٣. د.أمل هندي: جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني- العراق أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد.. كلية العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، العدد ٣٢، شباط ٢٠٠٦.
٣٤. زيد عدنان محسن: الثقافة السياسية والوحدة الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦.
٣٥. مصطفى محسن: التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي- مصاعب الحاضر ومطالب المستقبل، دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السادسة والعشرون، العدد ٢٩٤.
٣٦. حسين درويش العادلي: المواطنة.. المبدأ الضائع، مجلة الديمقراطية للجميع، ٢، بغداد، تموز ٢٠٠٤٦.
٣٧. أحمد غالب محي: الهوية الوطنية العراقية - دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، أيلول ٢٠١٠.
٣٨. د.عامر حسن فياض: الانتخابات وأشياء ليست أخرى- ملاحظات وأفكار، مجلة منار المستقبل، بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد الأول، كانون الثاني ٢٠٠٥.
٣٩. د.عبد الجبار احمد عبد الله: الوحدة الوطنية والفرديالية في العراق، مجلة منار المستقبل، بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد الأول، كانون الثاني ٢٠٠٥.
٤٠. جاسم يونس الحريري: الوحدة الوطنية- ملف العراق إلى أين؟، دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠٥)، تموز ٢٠٠٤.
٤١. غانم جواد: ماذا بعد التغييرات في العراق- مقدمات المشروع العدالة الانتقالية، ط١، بغداد.
٤٢. د.هشام حكمت عبد الستار: الديمقراطية ومستلزمات تطبيقها في المجتمعات الانتقالية، مجلة قضايا سياسية العدد (٥)، جامعة النهريين- كلية العلوم السياسية.
٤٣. تقرير الشرق الأوسط رقم (١٩)- السياق القانوني السياسي، دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ملف العدد (٢٩٨)، كانون الأول ٢٠٠٣.
٤٤. صلاح النصرأوي: العراق الجديد- نحو مزيد من الواقعية- الانتخابات العراقية وتحديات بناء الدولة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٢٦٣) كانون الثاني ٢٠٠٦.
٤٥. د.فلاح إسماعيل: الدستور الدائم وإشكالية العلاقة بين الدين والدولة (نظرة قانونية) مجلة أوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد (٤)، أيلول ٢٠٠٥.
٤٦. د.عبد الرسول عبد جاسم: نحو تقويم الاقتصاد العراقي، مجلة المستقبل، العدد ٣، ٢٠٠٦.
٤٧. جورج اندرسون: مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، ٢٠٠٧.
٤٨. شارل عيساوي: الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، مجلة علوم إنسانية، العدد ١٦، كانون الأول ٢٠٠٤.
٤٩. د.عبد الرسول عبد جاسم: نحو تقويم الاقتصاد العراقي، مجلة المستقبل، العدد (٣)، ٢٠٠٦.
٥٠. عادل حميد مكيطف: التحولات الديمقراطية في الوطن العربي- الدوافع والمستقبل من (١٩٨٩-٢٠٠٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦.

٥١. عزيز جبر شيال: معنى الديمقراطية ومعوقات قيامها- العراق (أنموذجاً)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية، السنة الأولى، العدد الأول، خريف ٢٠٠٥.
٥٢. د.يعرب الشريدة: واقع ومستقبل التنمية الإنسانية في العراق- الجزء الثاني، مجلة نداء الحرية.
٥٣. خضر عباس عطوان: مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة التاسعة والعشرون، العدد ٣٣٠، آب ٢٠٠٦.
٥٤. د.محمد سعد أبو عامود: النظم السياسية في ظل العولمة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨.
٥٥. د.ثناء فؤاد عبد الله: الإصلاح السياسي.. خبرات عربية (مصر: دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٢، ٢٠٠٦.
٥٦. د.عامر حسن فياض: تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية، السنة الثانية، العدد الثامن، ٢٠٠٨.
٥٧. د.فايز الربيع: الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد، ط١، ٢٠٠٤.
٥٨. د.إبراهيم عبد العزيز شيحا: الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري- دراسة تحليلية للنظام الدستوري اللبناني، بيروت، الدار الجامعية.
٥٩. د.عصام نعمة إسماعيل: النظم الانتخابية- دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، لبنان منشورات زين الحقوقية، ط٢، ٢٠٠٩.
٦٠. هناء صوفي عبد الحي: الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦.
٦١. عقيل عمران سعيد الطريحي: مسودة الدستور العراقي من وجهة نظر إسلامية، مجلة الإسلام والديمقراطية، بغداد، السنة الأولى، العدد الثالث، آب ٢٠٠٣.
٦٢. القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي: دولة العراق الديمقراطية، بغداد، المكتبة القانونية.
٦٣. سالم رمضان الموسوي: لجنة صياغة الدستور بين التعيين والانتخاب، مجلة الإسلام والديمقراطية، بغداد، السنة الأولى، افتتاحية العدد الثالث، آب ٢٠٠٣.
٦٤. جمهورية العراق- وزارة الخارجية: المؤتمر الدولي للتضامن مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي- بغداد ١١ و١٢ كانون الأول ٢٠١٢، بيروت، مطبعة كركي، تصميم مؤسسة نزيه كركي، ط١، إصدارات سنة ٢٠١٣.
٦٥. محمد عبد الجبار الشبوط: أزمنة المشروع السياسي الإسلامي في العراق، مجلة الإسلام والديمقراطية، السنة الأولى، العدد الثالث، آب.
٦٦. لينا مأمون البيلاي: اثر تبسيط الإجراءات في القطاع الحكومي على تكلفة الخدمة العامة- دراسة التجربة في لبنان، جامعة دمشق- كلية الاقتصاد/قسم إدارة الأعمال، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتور طارق الخير، ٢٠١٥.
٦٧. برنار مونو: تبسيط الإجراءات في بلدان الجنوب- آلية سياسة الجوار الأوربي، مشروع يوروميد العدالة الثالث، ٢٠١١.
٦٨. د.تامر كامل: السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، بحوث ودراسات العدد ٣٣، تموز ٢٠٠٦..
٦٩. د. خليل مخيف الربيعي: الدستور والموقف من الإرهاب، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، بحوث ودراسات العدد ٣٣، تموز ٢٠٠٦.
٧٠. د.طارق عبد العزيز، مصر، دار الكتب القانونية، مطابع شتات، ٢٠٠٨.
٧١. منتصر مجيد حميد: كيانه العراق- مقومات النشوء والبقاء، مجلة دراسات عراقية، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد ٧، حزيران ٢٠٠٧.
٧٢. حسنين توفيق إبراهيم و د.عبد الجبار احمد عبد الله: التحولات الديمقراطية في العراق- القيود والفرص، دراسات عراقية، العدد الثالث، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥.

٧٣. د. محمد الحاج حمود وآخرون: تفعيل النظام الأساسي للبرلمان العربي - اجتماع الخبراء العرب والأجانب، إشراف هوشيار زيباري - وزير الخارجية، بغداد ٢٠١٣/٣/١٩، جمهورية العراق - وزارة الخارجية ص ٦٣.
٧٤. د. محمد الحاج حمود وآخرون: مؤتمر كتابة الدساتير في دول الربيع العربي - القاهرة ٥ كانون الأول ٢٠١٢، وزارة الخارجية - الجمهورية العراقية، ط ١، بيروت، مطبعة كركي، إصدارات سنة ٢٠١٣، ص ١٦.
٧٥. عبير سهام مهدي: مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد، ٢٠، ٢٠١٢.
٧٦. نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط ١، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
٧٧. سفيان فوكة ومليكة بوضياف، «الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية»، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتحديات العميقة، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة الشلف، ١٦-١٧ ديسمبر ٢٠٠٨.
٧٨. رياض فارس: مفهوم الوحدة الوطنية، الحوار المتمدن، العدد ٤٨٦٤، ٢٠١٥.
٧٩. د. فارس حسن المهدي، باحث في المركز السوري للإعلام ودراسات المستقبل، بريطانيا، شبكة المعلومات الدولية.
٨٠. زيد عدنان الطائي: أقاليم العراق في العهد الملكي، العراق، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٦.
٨١. أحمد الدباغ: «بالأرقام والمناطق.. تعرف إلى خريطة التنوع الطائفي في العراق»، sasa post، 9 أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٢٧ مارس/آذار ٢٠٢٠)، <https://bit.ly/3kDCkAy>.
٨٢. سليم جوي: تهجير مسيحي الموصل: العراق إلى أربعة أجزاء" الأخبار، ٢٢ يوليو/تموز ٢٠١٤.
٨٣. تيم ستانلي: في العراق ظن المسيحيون أن الأمور ستتحسن، ولكنها تحسنت لفترة وجيزة فقط"، ديلي تلغراف، ١٣ يوليو/تموز ٢٠١٩.
٨٤. عبد القادر ديليمان: الأقليات اليزيدية ما زالت تعاني بعد سقوط الخلافة، الحرة، ٥ أغسطس/آب ٢٠١٩.
٨٥. محمد آلاجا: الإيزيديون العراقيون عالقون في الصراعات الكردية على سنجار"، الغد، ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠.
٨٦. تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في أعقاب التحقيقات التي أجرتها المفوضية والمؤرخ في ٢٧ مارس/آذار ٢٠١٥.
٨٧. أحمد السيد، وآخرون، "الدراسات المستقبلية في التعليم: السيناريوهات نموذجًا"، العلوم التربوية، العدد الثاني، الجزء ٢، أبريل/نيسان ٢٠١٨.

الهوامش

- ^١ عبير سهام مهدي: مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد، ٢٠، ٢٠١٢ وفي: رياض فارس: مفهوم الوحدة الوطنية، الحوار المتمدن، العدد ٤٨٦٤، ٢٠١٥.
- ^٢ نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط ١، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص-ص. ٢٦٤-٢٦٧ وفي: سفيان فوكة ومليكة بوضياف، «الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية»، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتحديات العميقة، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة الشلف، ١٦-١٧ ديسمبر ٢٠٠٨، ص ١٤.
- ^٣ د. ثامر كامل محمد: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة - دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان - الأردن، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، ص ١٨٦ و: د. كمال الغالي: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات، ١٩٩٠، ص ٢٦-٢٨ وفي: د. عباس علي مراد: المشاركة السياسية.. منظور تنموي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد الخامس، خريف ٢٠٠٦، ص ٧١-٧٢ و: د. حسين حافظ العكيلي: مشكلة كركوك وتداعياتها الوطنية والإقليمية، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد الأول، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص ١٤٠ و: شارل عيساوي: الشروط الاقتصادية والاجتماعية

للديمقراطية في الشرق الأوسط، دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٨، العدد ٣٢٢، كانون الأول ٢٠٠٥، ص ١٧ وفي: سامح رشاد: العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٤١، العدد (١٦٤): نيسان ٢٠٠٦
ص ١٣٧ و: د. عبد الحسين شعبان: المشهد العراقي الراهن، المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣، ٦١ ولمزيد من التفاصيل انظر: محمد صبري إبراهيم: الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٧، ص ٩٧-٩٨
٩٨ وفي: عبد الإله نصرأوي: مقومات الوحدة الوطنية وبناء رأي عام ديمقراطي، قراءات، العدد ٢٨، ص ٣ و: د. صبيح عبد المنعم احمد: الضبط الاجتماعي، مجلة دراسات عراقية، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد ٧، حزيران ٢٠٠٧، ص ٤٣
و: احمد ولد داداه وآخرون: الجيش والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، كانون الأول ٢٠٠٢، ص ١٥.
٤ متعب مناف: الوضع العراقي وتآزمه بين حلول الداخل وبين انتظارها إقليمياً ودولياً، مجلة المستقبل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد ٣، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢-٣ وفي: توفيق التونجي: نسمات الديمقراطية الهابة على ربي الرافدين، أصداء إيلاف، كانون الثاني ٢٠٠٥، ص ٢، وفي: محمد صبري إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥ وفي: د. أمل هندي: جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني- العراق أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد.. كلية العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، العدد ٣٢، شباط ٢٠٠٦، ص ١٣٦ وكذلك انظر زيد عدنان محسن: الثقافة السياسية والوحدة الوطنية، ر.م.غ.م، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ١٠٤-١٠٥ وفي: مصطفى محسن: التربية ومهام الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي- مصاعب الحاضر ومطالب المستقبل، دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السادسة والعشرون، العدد ٢٩٤، ص ٤٦-٤٧ وفي: حسين درويش العادلي: المواطنة.. المبدأ الضائع، مجلة الديمقراطية للجميع ٢، بغداد، تموز ٢٠٠٤، ص ٥-٦.

٥ أحمد غالب محي: الهوية الوطنية العراقية - دراسة في إشكالية البناء والاستمرارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، أيلول ٢٠١٠، ص ٢٨٤ وكذلك انظر: د. عامر حسن فياض: الانتخابات وأشياء ليست أخرى- ملاحظات وأفكار، مجلة منار المستقبل، بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد الأول، كانون الثاني ٢٠٠٥، ص ٢٤-٢٧ وفي د. محمد كاظم المشهداني: النظم السياسية، جامعة الموصل، كلية القانون، ١٩٩١، ص ١٠٦ وما بعدها وفي: د. عبد الجبار احمد عبد الله: الوحدة الوطنية والفدرالية في العراق، مجلة منار المستقبل، بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، العدد الأول، كانون الثاني ٢٠٠٥، ص ١٧-١٨ وفي جاسم يونس الحريري: الوحدة الوطنية- ملف العراق الى أين؟، دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠٥)، تموز ٢٠٠٤ ص ٥٨ وكذلك انظر: غانم جواد: ماذا بعد التغييرات في العراق- مقدمات المشروع العدالة الانتقالية، ط ١، بغداد، ص ١١١ - ص ١١٢ ولمزيد من التفاصيل انظر: د. هشام حكمت عبد الستار: الديمقراطية ومستلزمات تطبيقها في المجتمعات الانتقالية، مجلة قضايا سياسية العدد (٥)، جامعة النهريين- كلية العلوم السياسية، ص ١٦١.

٦ تقرير الشرق الأوسط رقم (١٩)- السياق القانوني السياسي، دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ملف العدد (٢٩٨)، كانون الأول ٢٠٠٣، ص ١٥٤ وفي: صلاح النصرأوي: العراق الجديد- نحو مزيد من الواقعية- الانتخابات العراقية وتحديات بناء الدولة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٢٦٣) كانون الثاني ٢٠٠٦، ص ١١٥ وكذلك انظر: د. ماهر صالح علاوي الجبوري وآخرون: حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية، جمهورية العراق- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٩، ص ٦٥-٦٧ وكذلك انظر: د. فلاح إسماعيل: الدستور الدائم وإشكالية العلاقة بين الدين والدولة (نظرة قانونية) مجلة أوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد (٤)، أيلول ٢٠٠٥، ص ٣٩ وفي: د. عبد الجبار أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٨-٢٠.

٧ د. إحسان محمد الحسن: البناء الاجتماعي والطبقية، بيروت، دار الطليعة، ط ١، شباط ١٩٨٥، ص ١٩-٢٢ ولمزيد من التفاصيل انظر: سمير أمين وآخرون: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، تموز ٢٠٠٤، ص ١٢٤، وفي: د. عبد الرسول عبد جاسم: نحو تقويم الاقتصاد العراقي، مجلة المستقبل، العدد ٣، ٢٠٠٦، ص ٩٥-٩٦ وفي: جورج اندرسون: مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، ٢٠٠٧، ص ٣٨، وفي: د. عصام سليمان: مدخل غالي علم السياسة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٩، ص ٢٢٤-٢٢٥.
٨ موريس دوفرجيه: في الدكتاتورية، ترجمة د. هشام متولي، مراجعة د. عبد الله عبد الدائم، بيروت، منشورات عويدات، ط ٢، تشرين الأول ١٩٧٧، ص ١٣٦.

- ^٩ د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٨٩، ص ٦٩-٧٠ وكذلك انظر: ميشال البير: تناطح الرأساليات في ظل النظام العالمي الجديد، بيروت، دار الحمراء للطباعة والنشر، ١٩٩٦، ١، ص ١٥ وفي: شار عيساوي: الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، مجلة علوم إنسانية، العدد ١٦، كانون الأول ٢٠٠٤، ص ٣ وكذلك انظر: نورمان س. بوكانون وهوارد س. أليس: وسائل التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود فتحي عمر، مراجعة وتقديم د. محمد علي رفعت، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨، ص ٢٣١.
- ^{١٠} د. محمود خالد المسافر: العولمة الاقتصادية- هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٧٩ وكذلك انظر: فرانسيسكو فوكوياما: نهاية التاريخ، ص ٣.
- ^{١١} د. عبد الرسول عبد جاسم: نحو تقويم الاقتصاد العراقي، مجلة المستقبل، العدد (٣)، ٢٠٠٦، ص ٩٥-٩٦ وكذلك انظر: صلاح النصاروي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥ وكذلك انظر: سمير أمين وآخرون: المجتمع والاقتصاد تجاه العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، تموز ٢٠٠٤، ١٢٣ وما بعدها وفي: علي خليفة الكواري وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، آيار ٢٠٠٠، ص ٧٠-٧١ وفي: عبير سهام مهدي: مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد، ٢٠، ٢٠١٢.
- ^{١٢} د. عبد الرزاق الفالح: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١٣٣.
- ^{١٣} د. صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٣، ص ١٥٨.
- ^{١٤} سيمور مارتين ليبست: رجل السياسة- الأسس الاجتماعية للسياسة، تعريب خيرى حماد، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٦٠، ص ٢٩-٣٠ وكذلك انظر: سمير أمين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨ وما بعدها.
- ^{١٥} د. فارس حسن المهداوي، باحث في المركز السومري للإعلام ودراسات المستقبل، بريطانيا، شبكة المعلومات الدولية وفي: زيد عدنان الطائي: أقليات العراق في العهد الملكي، العراق، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٦، ص ١٢ وفي: أحمد الدباغ: "بالأرقام والمناطق.. تعرف إلى خريطة التنوع الطائفي في العراق"، sasa post، ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ٢٧ مارس/آذار ٢٠٢٠)، <https://bit.ly/3kDCKAy>.
- ^{١٦} سليم جوي: تهجير مسيحيي الموصل: العراق إلى أربعة أجزاء" الأخبار، ٢٢ يوليو/تموز ٢٠١٤ وفي: تيم ستانلي: في العراق ظن المسيحيون أن الأمور ستتحسن، ولكنها تحسنت لفترة وجيزة فقط"، ديلي تلغراف، ١٣ يوليو/تموز ٢٠١٩ وفي: عبد القادر ديليمان: الأقليات اليزيدية ما زالت تعاني بعد سقوط الخلافة، الحرة، ٥ أغسطس/آب ٢٠١٩ وفي: محمد آلاجا: الإيزيديون العراقيون عالقون في الصراعات الكردية على سنجار"، الغد، ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠ وفي: تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في أعقاب التحقيقات التي أجرتها المفوضية والمؤرخ في ٢٧ مارس/آذار ٢٠١٥، وفي: أحمد السيد، وآخرون، "الدراسات المستقبلية في التعليم: السيناريوهات نموذجًا"، العلوم التربوية، (العدد الثاني، الجزء ٢، أبريل/نيسان ٢٠١٨).
- ^{١٧} عام ٢٠٣٠.. عراق بلا مسيحيين"، أخبارك، (ب.ت)، (تاريخ الدخول: ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠)، <https://bit.ly/389tmG6> وفي: رئيس الجبهة التركمانية العراقية، أرشد الصالحي: تركمان العراق خارج الصراع الطائفي"، ٢ أبريل/نيسان ٢٠١٠.
- ^{١٨} د. هشام حكمت عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.
- ^{١٩} علي عبد العزيز الياسري: الأمن القومي العراقي- الأبعاد الفكري والسياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق، بغداد، ط ١، كانون الثاني ٢٠١٠، ص ١٧٧-١٧٨.
- ^{٢٠} عدنان ياسين مصطفى: الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق- تحليل سوسولوجي، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بيروت، العارف للمطبوعات، ط ١، نيسان ٢٠٠٩، ص ٧٥ وكذلك انظر: د. عزمي بشارة: في المسألة العربية- مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، آب ٢٠٠٧، ص ١٨٣.
- ^{٢١} عادل حميد مكيطف: التحولات الديمقراطية في الوطن العربي- الدوافع والمستقبل من (١٩٨٩-٢٠٠٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ١٠٥-١٠٦ وكذلك انظر: ابتسام الكتبي وآخرون: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٩٠ وفي: عزيز جبر شيال: معنى الديمقراطية ومعوقات قيامها-

- العراق (أمثودجاً)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية، السنة الأولى، العدد الأول، خريف ٢٠٠٥، ص ١٤٦ وكذلك انظر: د.يعرب الشريدة: واقع ومستقبل التنمية الإنسانية في العراق - الجزء الثاني، مجلة نداء الحرية، ص ٢٨.
- ٢٢ خضر عباس عطوان: مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة التاسعة والعشرون، العدد ٣٣٠، آب ٢٠٠٦، ص ٤٢-٤٣ وكذلك انظر: د.محمد سعد أبو عامود: النظم السياسية في ظل العولمة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، ص ٥٦ وفي: د.نشاء فؤاد عبد الله: الإصلاح السياسي.. خبرات عربية (مصر: دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٢، ٢٠٠٦، ص ٩.
- ٢٣ د.عامر حسن فياض: تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية، السنة الثانية، العدد الثامن، ٢٠٠٨، ص ١١٩ وما بعدها وكذلك انظر: د.فايز الربيع: الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد، ط ١، ٢٠٠٤، ص ١٨١ وفي: د.إبراهيم عبد العزيز شيحا: الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري- دراسة تحليلية للنظام الدستوري اللبناني، بيروت، الدار الجامعية، ص ٢٣٨.
- ٢٤ د.عصام نعمة إسماعيل: النظم الانتخابية- دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، لبنان منشورات زين الحقوقية، ط ٢، ٢٠٠٩، ص ١٢١ وكذلك انظر: هناء صوفي عبد الحي: الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦، ص ١٣١.
- ٢٥ عقيل عمران سعيد الطريحي: مسودة الدستور العراقي من وجهة نظر إسلامية، مجلة الإسلام والديمقراطية، بغداد، السنة الأولى، العدد الثالث، آب ٢٠٠٣، ص ٦ وفي: القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي: دولة العراق الديمقراطية، بغداد، المكتبة القانونية، ص ١٠٠-١٠١ وكذلك انظر: سالم روضان الموسوي: لجنة صياغة الدستور بين التعيين والانتخاب، مجلة الإسلام والديمقراطية، بغداد، السنة الأولى، افتتاحية العدد الثالث، آب ٢٠٠٣، ص ٤ وفي جمهورية العراق - وزارة الخارجية: المؤتمر الدولي للتضامن مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي- بغداد ١١ و ١٢ كانون الأول ٢٠١٢، بيروت، مطبعة كركي، تصميم مؤسسة نزيه كركي، ط ١، إصدارات سنة ٢٠١٣، ص ٤٠ وفي: محمد عبد الجبار الشبوط: أزمنة المشروع السياسي الإسلامي في العراق، مجلة الإسلام والديمقراطية، السنة الأولى، العدد الثالث، آب ٢٠٠٣، ص ١٢.
- ٢٦ لينا مأمون البيلاي: اثر تبسيط الإجراءات في القطاع الحكومي على تكلفة الخدمة العامة- دراسة التجربة في لبنان، جامعة دمشق- كلية الاقتصاد/قسم إدارة الأعمال، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتور طارق الخير، ٢٠١٥، ص ١ وفي: برنار مونو: تبسيط الإجراءات في بلدان الجنوب- آلية سياسة الجوار الأوربي، مشروع يوروميد العدالة الثالث، ٢٠١١، ص ٧.
- ٢٧ د.ثامر كامل: السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، بحوث ودراسات العدد ٣٣، تموز ٢٠٠٦، ص ١٥٢.
- ٢٨ د. خليل مخيف الربيعي: الدستور والموقف من الإرهاب، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، السنة السابعة عشر، بحوث ودراسات العدد ٣٣، تموز ٢٠٠٦، ص ٢٠٧-٢٠٩.
- ٢٩ د.طارق عبد العزيز، مصر، دار الكتب القانونية، مطابع شتات، ٢٠٠٨، ص ٣٢٧-٣٣٦.
- ٣٠ منتصر مجيد حميد: كيانه العراق- مقومات النشوء والبقاء، مجلة دراسات عراقية، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد ٧، حزيران ٢٠٠٧، ص ٨٢-٨٣.
- ٣١ حسنين توفيق إبراهيم و د.عبد الجبار احمد عبد الله: التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص، دراسات عراقية، العدد الثالث، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥، ص ١٨.
- ٣٢ د.محمد الحاج حمود وآخرون: تفعيل النظام الأساسي للبرلمان العربي- اجتماع الخبراء العرب والأجانب، إشراف هوشيار زيباري- وزير الخارجية، بغداد ١٩/٣/٢٠١٣، جمهورية العراق- وزارة الخارجية، ص ٦٣.
- ٣٣ د.محمد الحاج حمود وآخرون: مؤتمر كتابة الدساتير في دول الربيع العربي- القاهرة ٥ كانون الأول ٢٠١٢، وزارة الخارجية- الجمهورية العراقية، ط ١، بيروت، مطبعة كركي، إصدارات سنة ٢٠١٣، ص ١٦.